نظرة استشرافية في التعامل مع نصوص أئمة النقد في الحديث

إعداد: الدكتور سامي رياض بن شعلال
 أستاذ الحديث وعلومه المشارك
 جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث

لقد قيض الله رجالاً أفنوا أعمارهم في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، فتركوا لنا إرثاً عظيماً في نقد الرواة والمرويات، فكانوا بحق أصحاب صنعة، وفرسان ميدان النقد الحديثي، وإنّ فكرة هذا البحث تكمن في ضرورة تدريب طلبة العلم على فهم المراد من كلامهم، وتفسير في إطار منهج العام واصطلاحاتهم، وعدم التسرع في ردّ كلامهم.

وقد بيّن هذا البحث أنّ الغفلة عن لغة الأئمة يؤدّي إلى فهم خاطئ لمرادهم - وبخاصة في مسائل العلل الدقيقة -، فإنّ مسائل العلم بعامة ينبغي أن تحرر وفق منهج علمي.

وقد تناولت الموضوع من خلال خطة قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فقد بيّنت فيها أهمية الفهم الصحيح لكلام الأئمة ولغتهم، وأما المبحث الأول فضمنته جملة من الأمثلة تم الاعتراض على الأئمة انطلاقاً من فهم خاطئ لمرادهم، والمبحث الثاني خصصته للكلام حول الاحتياجات التدريبية لطلبة الحديث للتأسيس لهذه الفكرة، ثمّ ختمت البحث بذكر نتائجه وجملة من التوصيات.

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، سيّدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

لقد منّ الله تعالى على عباده أن أنزل إليهم أعظم كتاب وهو القرآن الكريم، قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨].

ومن تمام منته تعالى أن أرسل إلينا رسولا يبيّن لنا هذا الكتاب، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وانتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقد خلف لأُمَّته كما هائلاً من الأحاديث، حدّث بها عنه الصحب الكرام ﷺ، وأخذها عنهم الأتباع رحمهم الله، وأدّوا الأمانة لمن بعدهم، وكان ممن جاء بعدهم رواة للحديث كثير، منهم ثقات عدول أتقنوا الرواية، ومنهم ضعفاء أصحاب وهم وغفلة، ومنهم ما بين ذلك، ومنهم كذبة افتروا على رسول الله ﷺ...

وقد قيض الله ﷻ رجالاً أفنوا أعمارهم في الدفاع عن سنة رسول الله ﷺ، فميّزوا بين الأصيل والدخيل، وصنّفوا الرجال بمتّسبّيتٍ ويقين، وتركوا لنا إرثاً عظيماً في نقد الرواة والمرويات، فكانوا بحق أصحاب صنعة، وفرسان ميدان النقد الحديثي، وجمعوا هذا العلم من أطرافه، حتى عُدّ ذلك عند الغرباء عن هذا العلم من الكهانة، قال عبدالرحمن بن مهدي: "إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة" (١).

لذلك كله لزم المشتغلين بالنقد الحديثي التسليم لأئمة الحديث، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "...وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام الأئمة المتقدمين، وشدة فحصهم، وقوة بحثهم، وصحة نظرهم، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه" (٢).

(١) كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي: (٣٨٩/١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٧٢٦/٢).

ولقائل أن يقول: كيف يقرر الحافظ ابن حجر وجوب التسليم للأئمة النقاد، وقد رد الرازيان والدارقطني والشهيد ابن عمار وغيرهم على الشيخين، وحكم مسلم على أحاديث رواها شعبة بالوهم، إلى غير ذلك مما نقل من ردود واعتراضات؟
 والجواب على ذلك من ثلاثة أوجه:

أولاً: أنّ تلك الردود كانت معتبرة عند أهل النقد؛ لكونها مبنية على أسس علمية، ناتجة عن فهم صحيح لكلام الإمام المردود عليه.

ثانياً: أنّ اختلاف الأئمة النقاد فيما بينهم، هو في التطبيق فقط غالباً حسب فهمهم لقواعدهم المعروفة مع اتفاقهم في الأصول والقواعد والمنهج في الجملة، ويعدّ ذلك نادراً، بخلاف مخالفة المتأخرين للنقاد، فهو كثير وكَمّ هائل؛ لمخالفتهم في المنهج والأصول العامة، فافتقروا.

ثالثاً: أنّ فكرة هذا البحث تكمن في بيان إشكالية الفهم؛ وذلك لما لها من أهمية في العملية التعليمية، وضرورة تدريب طلبة الحديث على عدم التسرع في ردّ كلام أئمة النقد، دون فهم المراد من كلامهم، وتفسير كلامهم في إطار منهج العام واصطلاحاتهم.

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى ذلك في معرض ردّه على منتقدي الإمام الترمذي في بيان مراده بالحديث الحسن^(٣).

والذي أوقعهم في هذا الإشكال، ومن ثمّ الاعتراض على الإمام الترمذي تفسيراً ومصطلحاته بفهمهم، وكان ينبغي "حمل الأمر على فهم الترمذي واجتهاده؛ لأنّ الأصل أنّه لا يخالف ما اشترطه في تعريفه الذي حكاه بنفسه عن عمله في كتابه، ولعلّ هذا خير ما يعتذر به عن الإمام الترمذي رحمه الله"^(٤).

وعليه فإنّ من أهمّ ما ينبغي أن تُعتنى به المناهج الدراسية عبر مختلف المراحل التعليمية: حتّى الطالب على ضرورة الفهم الصحيح وتدريبه عليه، لضمان تصور العلوم تصوراً لا لبس فيه، ولن يتحقق التصور السليم إلاّ بفهم نصوص وأقوال علماء كلّ فن فهما موافقا لمرادهم، وهذا لا يتحقق أيضاً إلاّ بممارسة لغتهم ممارسة طويّلة، وتتبع اصطلاحاتهم، والنظر فيها في إطار منهجهم العام.

(٣) ينظر تفصيل ذلك نزهة النظر: (ص/٦٧-٦٨)، ويراجع شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني: (ص/٣٩).

(٤) الحديث الحسن لذاته ولغيره للدكتور خالد الدريس: (٣/١٠٦٤).

ذلك أنّ الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد يعين على حسن التطبيق، وبقي صاحبه من العثرات، فإن من يحفظ كلام الأئمة من دون فهم مقصد كلامهم كجسد لا روح له، كما أنّ حسن الفهم من أعظم النعم التي يتفضل الله تعالى بها على عباده^(٥)، وما استحق عبد الله بن عباس رضي الله عنه القرب من مجلس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مع صغر سنّه إلا بسبب ما آتاه الله جلّ جلاله من حسن الفهم^(٦).

والفهم الصحيح لكلام أئمة الحديث مقوم مهم من مقومات الباحث في علوم الحديث، وهو أن يفهم هذا الفن العظيم الفهم الشامل النقي كما جاء عن فرسانه، والواجب يقتضي أن يبذل الباحث في علوم الحديث - وبخاصة في علم العلل - الجهد لتصحيح الفهم الخاطئ، والرجوع إلى الفهم الصحيح ما أمكنه إلى ذلك سبيلاً.

وفي المقابل فإنّ الفهم الخاطئ عن الأئمة أصل كل اعتراض على ترجيحاتهم وتحريراتهم، فما اعترض عليهم معترض ولا خالف حكمهم إلا بسبب الفهم الخاطئ في الغالب، والفهم الفاسد هو الذي لم يستمد من معرفة لغة القوم.

ولعل الفهم الخاطئ يرجع إلى أسباب، أهمها:

١ / العصبية للموروث العلمي والبناء على معلومات مسبقة:

إنّ تفسير كلام الأئمة النقاد تفسيراً بعيداً عن مرادهم، انطلاقاً من موروثات علمية اكتسبت من كتب المتأخرين ثمّ التعصب لهذا التفسير، يعد من أهم أسباب الفهم الخاطئ، والباحث الذي يسلك هذا النهج لا يرى الحق والصواب إلا فيما جنح إليه، حتى إذا اصطدم مع تطبيقات ونصوص الأئمة النقاد نجده يتكلف لكي يستنطقها بالذي يريده، فيقع في الفهم الخاطئ ولا بد.

٢ / الجهل بلغة الأئمة النقاد:

لا شك أنّ الذي لا يمارس لغة أئمة الحديث، سينزل كلامهم على غير مرادهم، ممّا يؤدّي به إلى الفهم الخاطئ - وبخاصة في مسائل العلل الدقيقة -، كما أنّ عدم الاستيعاب لمعنى الكلام هو أصل للمخالفة والاعتراض.

(٥) ينظر أعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام ابن القيم: (٨٧/١).

(٦) ينظر البداية والنهاية للإمام ابن كثير الدمشقي: (٢٩٩/٨).

"فمن وجد من نفسه مخالفة كثيرة لأهل العلم في الحكم على الأحاديث، فليعلم أنّ هذا إنّما أتى من أمرين، قد يجتمعان، وقد ينفردان.

أحدهما: عدم ضبط القاعدة التي بنى عليها حكمه على وفق ضبط أهل العلم لها.

ثانيها: ضبط القاعدة نظرياً فقط، وعدم التفقه في كيفية تطبيقها، كما كان أهل العلم من الفقه والفهم والخبرة، بالقدر الذي يؤهلهم لمعرفة متى وأين تُنزل القاعدة، أو لا تنزل"^(٧).

٣ / الخلل في مصادر تلقي كلام الأئمة النقاد:

إنّ البعد عن المصادر التي تنقل كلام أئمة النقد وعدم الرجوع إليها في فهم كلامهم، يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الخلل والانحراف في الفهم، فالنقد الحديثي له بابه، ومن لم يأت هذا العلم من بابه زاغ في الفهم؛ لأنّه لم يتلق هذا العلم الغامض من أهله.

٤ / التسرع والعجلة:

إنّ التسرع والعجلة في تفسير كلام الأئمة النقاد قد يؤثر في دقة فهم مرادهم، وبخاصة إذا شكل الباحث فكرة حول مقصود الناقد ولم يجمع كلامه في المسألة.

ولعل من المفيد أن أسوق هنا كلاماً للحافظ ابن حجر يبين ضرورة فهم تصرفات الأئمة في النقد، وعدم الإيراد عليهم قبل فهم مقصدهم، قال رحمه الله تعليقاً على حديث أخرجه الإمام أبو عيسى الترمذي من طريق موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك»^(٨).

(٧) ينظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق عوض الله: (ص/٣٨).

(٨) أخرجه في الجامع، الدعوات، باب: ما يقول إذا قام من المجلس، حديث رقم: [٣٧٦٢]. ثم

قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه".

"وهو متعقب - أيضاً -^(٩)، وقد عرفناه من حديث سهيل من غير هذا الوجه، فرويناه في الخلعيات مخرجاً من أفراد الدارقطني من طريق الواقدي: ثنا عاصم بن عمر، وسليمان بن بلال، كلاهما عن سهيل به.

ورويناه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي، قال: ثنا هشام بن عمار، ثنا إسماعيل بن عياش، ثنا سهيل.

ورويناه في الدعاء للطبراني من طريق ابن وهب، قال: حدثني محمد بن أبي حميد عن سهيل.

فهؤلاء أربعة رووه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذي، فلعله إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية؛ لأن الطرق المذكورة لا يخلو واحد من مقال.

أما الأولى: فالواقدي متروك الحديث.

وأما الثانية: فإسماعيل بن عياش مضعف في غير روايته عن الشاميين ولو صرح بالتحديث.

وأما الثالثة: فمحمد بن أبي حميد وإن كان مدنياً، لكنه ضعيف - أيضاً -، وقد سبق الترمذي أبو حاتم إلى ما حكم به من تفرد تلك الطريق عن سهيل، فقال: فيما حكاه ابنه عنه في العلل: لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة رضي الله عنه. قال: وأما رواية إسماعيل بن عياش، فما أدري ما هي؟ إنما روى عنه إسماعيل أحاديث يسيرة.

فكان أبا حاتم استبعد أن يكون إسماعيل حدث به لأن هشام بن عمار تغير في آخر عمره، فلعله رأى أن هذا مما خلط فيه، ولكن أورد ابن أبي حاتم على إطلاق أبيه طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة التي قدمناها، ثم اعتذر عنه بقوله: كأنه لم يصحح رواية عبد الرحمن بن أبي عمرو عن المقبري.

وهذا يدل على أنهم قد يطلقون النفي، ويقصدون به نفي الطرق الصحيحة، فلا ينبغي أن يورد على إطلاقهم مع ذلك الطرق الضعيفة - والله الموفق -^(١٠).

(٩) أي متعقب في حكمه على الحديث بقوله: "لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه".

(١٠) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٧٢٢/٢-٧٢٣).

وقد تناولت الموضوع من خلال خطة قُسمت إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فأما المقدمة فقد بيّنت فيها أهمية الفهم الصحيح، وكذا أسباب الفهم الخاطيء، وأما المبحث الأول فضمنته جملة من الأمثلة تم الاعتراض على الأئمة انطلاقاً من فهم خاطيء لمرادهم، والمبحث الثاني خصصته للكلام حول الاحتياجات التدريبية لطلبة الحديث للتأسيس لهذه الفكرة، ثمّ ختمت البحث بذكر نتائجه وجملة من التوصيات.

المبحث الأول: أمثلة على الفهم الخاطيء لكلام بعض الأئمة النقاد

إنّ النقد الحديثي من أعظم العلوم التي خلّفها لنا أسلافنا، ولا شك أنّ فهم هذا العلم الجليل فهماً صحيحاً يضمن لنا سلامة السنة من التغيير أو التبديل.
 ولبيان أهمية الفهم الصحيح لكلام أئمة الحديث ونقاده، سأورد أمثلة وقع فيها الاعتراض عليهم بسبب عدم فهم مرادهم، وذلك في الآتي.

المطلب الأول: الاعتراض على البخاري

إن السبب الرئيس في الفهم الخاطيء، هو تفسير كلام نقاد الحديث بما استقر لدى المنتقد من خلفيات علمية بعيداً عن لغتهم واصطلاحاتهم، وقد يزداد عمق عدم الفهم حينما يؤخذ ذلك التفسير مُسَلِّماً، حتى إذا ما جاء مَنْ يريد أن يكشف عن حقيقة اصطلاحات ولغة الأئمة صعب ذلك عليه لقوة ما استقر في الأذهان بسبب الفهم الخاطيء.

وفيما يلي أذكر مثالين تم الاعتراض فيهما على صنيع الإمام البخاري:

المثال الأول:

قال الإمام الترمذي: "حدّثنا هناد، حدّثنا عبدالسلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني^(١)، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس: أنّه رأى النّبِيَّ ﷺ نام وهو ساجد

(١١) هو يزيد بن عبدالرحمن الأسدي الكوفي، كان مرجعياً، وثقه العجلي، وقال يحيى بن معين: "ليس به بأس"، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق ثقة"، وجرحه ابن سعد، وابن حبان. ولخص الحافظ القول فيه فقال: "صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلّس من السابعة". ينظر: الطبقات الكبرى: (٣١٢/٩)، والتاريخ الكبير: (٣٤٦/٨)، والعلل ومعرفة الرجال: (٤٢٣/١)، والجرح والتعديل: (٢٧٧/٩)، ومعرفة الثقات: (٣٩٩/٢)، وكتاب المجروحين: (١٠٥/٣)، وتقريب التهذيب: (ص/٦٣٦).

حتى غطّ - أو نفخ - ثمّ قام يصلي، قلت: يا رسول الله! إنَّك قد نمت، قال: «إنَّ الوضوء لا يجب إلّا على من نام مضطجعاً، فإنّه إذا نام استرخت مفاصله»^(١٢).

سألْتُ محمّداً عن هذا الحديث؟ فقال: هذا لا شيء؛ رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة. قلتُ: أبو خالد كيف هو؟ قال: صدوق، وإنّما يهم في الشيء. قال محمّد: وعبدالسلام بن حرب صدوق^(١٣).

قال الإمام ابن دقيق العيد تعليقاً على قول البخاري: (ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة): "إشارة إلى المحكي عن البخاري أو غيره من اشتراطه في الاتصال السماع ولو مرة"^(١٤).

وقال الحافظ الزيلعي: "وكان هذا على مذهبه في اشتراطه في الاتصال السماع، ولو مرة"^(١٥).

هذا ما فهمه ابن دقيق العيد والزيلعي من كلام البخاري المشار إليه، إلّا أنّ البخاري لا يريد بقوله: "ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعاً من قتادة" - وهو ابن دعامة السدوسي - الحكم على الحديث بالانقطاع، وإنّما أشار إلى وقوع الخطأ والوهم، فإنّ أبا خالد الدالاني، عن قتادة ممّا يستغرب عنده، فهو سند مركب بسبب وقوع الوهم من أحد الرواة، وإليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل.

قال أبو داود^(١٦): "ذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل، فانتهرني استعظماً له، وقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة؟! ولم يعبأ بالحديث".

قال البيهقي: "يعني به أحمد ما ذكره البخاري من أنّه لا يُعرف لأبي خالد الدالاني سماعٌ من قتادة"^(١٧).

(١٢) أخرجه الترمذي في الجامع أيضاً أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من النوم، حديث رقم: [٧٧]، وأبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب: في الوضوء من النوم، حدث رقم: [٢٠٢]، والبيهقي في السنن الكبرى، جماع أبواب الحدث، باب: ما رُود في نوم الساجد، حديث رقم: [٦٠٠].

(١٣) العلل الكبير (ص/٤٥) حديث رقم: [٤٣].

(١٤) الإمام في معرفة أحاديث الأحكام: (٢/٢٢٢).

(١٥) نصب الرأية لأحاديث الهداية: (١/١٧٧).

(١٦) أخرجه في سننه كما في موضع التخرّيج.

(١٧) ينظر الموضع المتقدم من سننه كما في تخرّيج الحديث أيضاً.

ولهذا قال الإمام أبو داود رحمه الله: "هو حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس ولم يذكروا شيئاً من هذا"^(١٨).

فظهر بما تقدّم أنّ علة الحديث عند الإمام البخاري لا علاقة لها بانقطاع السند، وإتّما تتلخص في نقطتين:

التفرد والمخالفة، فقد نص غير واحد من الأئمة على تفرد الدالاني برواية الحديث عن قتادة، منهم الإمام أبو داود كما تقدّم آنفاً، وقال الإمام الدارقطني: "تفرد به أبو خالد الدالاني ولا يصح"^(١٩).

وأما المخالفة فظاهرة في كلام الإمام البخاري المتقدّم: "هذا لا شيء، رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية"، ثمّ سأله الترمذي عن حال أبي خالد، فقال: "صدوق، وإتّما يهم في الشيء".

فالظاهر أنّ الإمام البخاري يتهم الدالاني بهذا السند، لوهم وقع منه فروى الحديث عن قتادة، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، وقد نقل الترمذي عنه أنّه قال في يزيد الدالاني: "كان يزيد أبو خالد الدالاني يقول: أبو سفيان لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، وما يدريه! أولاً يرضى أن ينجو رأساً برأس حتى يقول مثل هذا"^(٢٠).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "يشير البخاري إلى أن أبا خالد في نفسه ليس بقوي، فكيف يتكلم في غيره"^(٢١).

وإلى جانب وقوع الوهم من الدالاني، فقد خالف سعيد بن أبي عروبة حيث رواه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه، وابن أبي عروبة من الثقات الأثبات النبلاء، وهو من أثبت الناس في قتادة، يقول يحيى بن معين: "أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة بحديث - يعني عن قتادة - فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره"^(٢٢).

(١٨) ينظر السنن كما في موضع تخرّيج الحديث المتقدم.

(١٩) السنن، كتاب الطهارة، باب: ما روي فيمن نام قاعداً أو قائماً ومضطجعاً، حديث رقم: [٥٩٦].

(٢٠) العلل الكبير: (ص/٣٨٨).

(٢١) شرح علل الترمذي: (٢/٨٥٢ همام).

(٢٢) ينظر تهذيب الكمال للمزي: (٩/١١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٦/٤١٤).

ولا يبعد أن يكون الخطأ وقع ممن دون الدالاني، وهو عبدالسلام بن حرب أبو بكر الملائي الكوفي، ففي واقع الأمر هو من تفرد بالحديث عن الدالاني، قال أبو أحمد الحاكم الكبير: "لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير عبدالسلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة"^(٢٣).

وقال ابن عدي: "وهذا بهذا الإسناد عن قتادة لا أعلم يرويه عنه غير أبي خالد، وعن أبي خالد عبدالسلام"^(٢٤).

وعبدالسلام بن حرب مختلف فيه، قال عنه ابن المبارك: "قد عرفته"، وكان إذا قال: قد عرفته، فقد أهلكه^(٢٥)، وقال ابن سعد: "كان به ضعف في الحديث"^(٢٦)، وقال يحيى بن معين: "صدوق"^(٢٧)، وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة صدوق"^(٢٨).

ومهما تكن حال عبدالسلام بن حرب، فإنّه قد وقع في بعض الوهم، فقد سئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو غسان التّهدي، عن عبدالسلام بن حرب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي مسلم، عن أبي شريح، عن سلمان، عن النبي ﷺ في المسح على الخفين والعمامة، فقال أبو زرعة: "هذا الحديث وهم فيه عبدالسلام بن حرب"^(٢٩)، وذكر الصواب، وحكم الدارقطني على حديث آخر رواه عبدالسلام بن حرب بالوهم، فقال: "وهم فيه وهما غليظا"^(٣٠).

والبخاري سكت عن ابن حرب هذا في تاريخه^(٣١)، وقال عن حديث رواه: "عن سعيد، عن قتادة وقليبة، فقال: عن أبي مسلم، عن أبي شريح"^(٣٢).

(٢٣) كتاب الأسامي والكنى: (٢٥٥/٤).

(٢٤) الكامل: (٢٧٧/٧). وينظر الناسخ والمنسوخ في الحديث لابن شاهين: (ص/١٣٢). وقد ذكر يحيى بن معين أنّ عبدالسلام بن حرب يروي عن أبي خالد الدالاني نسخة، ولعلّ هذا الحديث منها. ينظر الكامل لابن عدي: (٣٣١/٥).

(٢٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد: (٤٨٥/٣).

(٢٦) الطبقات الكبرى: (٥٠٨/٨).

(٢٧) تاريخ الدارمي: (ص/١٥٧) ترجمة رقم: [٥٥٠]. وقال مرة: ثقة كما في سؤالات ابن محرز ترجمة رقم: [٥٠٤]، وأخرى: لا بأس به يكتب حديثه، كما في تهذيب الكمال: (٦٩/١٨).

(٢٨) الجرح والتعديل: (٢٧٨/٩).

(٢٩) ينظر علل ابن أبي حاتم: (٦٢٩/١) فقرة رقم: [١٥٧].. العلل: (٢٥٢/١٣).

(٣٠) ينظر العلل له: (٢٥٢/١٣).

(٣١) (٦٦/٦).

(٣٢) ينظر العلل الكبير للترمذي: (ص/٥٧).

والذي يعيننا في دراسة هذا الحديث أنّ البخاري أعلّ الحديث بلا شكّ، وقد عدّ رواية أبي خالد عن قتادة قرينة على وقوع الخطأ والوهم^(٣٣).

المثال الثاني:

قال الترمذي في العلل الكبير أيضاً: (ص/٢٤٢) رقم: [٤٣٩]: "حدّثنا الحسين بن يزيد، حدّثنا حفص بن غياث، عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النّبِيِّ ﷺ، قال: «ما اصْطَدْتُموهُ وهو حيٌّ فكلوه، وما وجدتموه مَيِّتًا طافيا فلا تأكلوه»^(٣٤).

سألْتُ محمّداً عن هذا الحديث؟ فقال: ليس هذا بمحفوظ، ويروى عن جابر خلاف هذا، ولا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً^(٣٥).

إنّ المتأمل في كلام البخاري يلحظ أنّ الحديث معلول عنده لغرابة سنده؛ ولذا قال: "ليس هذا بمحفوظ"، ولم يقصد بقوله: "لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً" الحكم على الحديث بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير ﷺ، وإتّما أشار إلى وقوع الخطأ "في هذا الحديث ممّن دون ابن أبي ذئب... حيث إنّ رواية ابن أبي ذئب عن أبي الزبير غير معروفة إلّا في هذا السند، فالظاهر أنّ الراوي الذي أخطأ دخل عليه إسناد في إسناد"^(٣٦).

وهنا أيضاً تعقّب ابن الترمذاني الإمام البخاري، فقال رحمه الله: "وقول البخاري: (لا أعرف لابن أبي ذئب عن أبي الزبير شيئاً)، هو على مذهبه في أنّه يشترط لاتصال الإسناد المعنعن ثبوت السماع، وقد أنكر مسلمٌ ذلك إنكاراً شديداً، وزعم أنّه قول مخترع، وأنّ المتفق عليه أنّه يكفي للاتصال إمكان اللقاء والسماع، وابن أبي ذئب أدرك زمان أبي الزبير بلا خلاف، وسماعه عنه ممكن"^(٣٧).

(٣٣) ينظر: علوم الحديث للملياري: (ص/١٤٣)، وتحرير علوم الحديث للحديج: (٢/٧٧١).

(٣٤) وأخرجه أيضاً الإمام البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب: من كره أكل الطائي: حديث رقم: [١٩٥١٨].

(٣٥) ينظر أيضاً السنن الكبرى للبيهقي: (٩/٤٢٥).

(٣٦) من كلام الشيخ أبي معاذ طارق عوض الله حفظه الله، ينظر الإرشادات: (ص/٢٧١).

(٣٧) الجوهر النقي المطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي: (٩/٢٥٦). وقد اعترض الزيلعي أيضاً على البخاري في هذا الموضوع كما في نصب الراية: (٤/٢٠٣).

الملاحظ أنّ العلامة ابن التركماني قد يَمَّم نحو مسألة لم يتعرض لها البخاري هنا أصلاً، وهي مسألة عنعنة المعاصر، وبغض النظر عن الراجح فيها، وملايسات قول مسلم حولها، "فإنّ تعقّب البخاري بقول مسلم... دليل على عدم فهم وجه إعلال الإمام البخاري لهذا الحديث؛ فإنّ البخاري عليه رحمة الله لا يقصد الإعلال بالانقطاع بين ابن أبي ذئب وأبي الزبير، حتّى يصحّ أن يردّ عليه بأنّ إمكانية سماعه منه كافية للحكم بالاتصال.

بل لو ذكر الراوي لفظ السماع بينهما، فقال - مثلاً - : (عن ابن أبي ذئب، حدّثنا أبو الزبير)، لما صحّح البخاري الحديث أيضاً، ولما كان مجيئ لفظ السماع دافعاً للعلة التي أعلّ البخاري الحديث بها؛ ذلك لأنّ البخاري يُحطّئ في هذا الحديث واحداً ممّن دون ابن أبي ذئب في الإسناد، فمهما ذكر ذلك المخطئ في روايته تصريح ابن أبي ذئب بالسماع من أبي الزبير، فإنّ ذلك لا يدفع عنه الخطأ عند الإمام البخاري"^(٣٨).

المطلب الثاني: أمثلة عند غير البخاري تؤكد على صنيعه.

ما تقدم ذكره عن الإمام البخاري هو صنيع غيره من الأئمة، وسأورد أمثلة تبين اتفاقهم مع البخاري في لغة النقد، ومن ذلك الآتي:

أولاً: يقول الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله: "سمعتُ أبي يقول: روى أبو عوانة، عن الحَكَم، عن عاصم بن ضَمْرَةَ، عن عليّ، قال: إذا قعد المصلي مقدار التشهد، فقد تمّت صلاته.

قال أبي: هذا حديث منكر؛ لا أعلم روى الحَكَم بن عتيبة عن عاصم بن ضمرة شيئاً، وقد أنكر شعبة على أبي عوانة روايته عن الحَكَم، وقال: لم يكن ذاك الذي لقيته الحَكَم، قال أبي: ولا يُشبهه هذا الحديث حديث الحَكَم"^(٣٩).

مراد الإمام أبي حاتم الرازي بيان الوهم في رواية الحديث عن الحَكَم بن عتيبة عن عاصم ابن ضمرة، وقوله: "لا أعلم روى الحَكَم بن عتيبة عن عاصم بن ضمرة شيئاً" قرينة على وقوع الخطأ؛ لأنّ هذا السند ممّا يُستغرب عنده، ولم يستند الإمام أبو حاتم على إمكانية اللقاء بين الحَكَم وضمرة لثبوت المعاصرة بينهما، فالمسألة ليست لها صلة بذلك، ولا علاقة لها باتصال وانقطاع هاهنا، وإنّما الإشكال في السند نفسه، فهو مركب بسبب

(٣٨) طارق عوض الله، الإرشادات: (ص/٢٧٢).

(٣٩) العلل: (٢/١٩٣-١٩٤) فقرة رقم: [٣٠٦].

الوهم والخطأ من طرف أبي عوانة، وهذا ما يؤكد قول أبي حاتم: "ولا يشبه هذا الحديث حديث الحكم".

وأبو عوانة هو الوضّاح بن عبدالله اليشكري، سئل الإمام أحمد: أبو عوانة أثبت أم شريك؟ فقال: "إذا حدّث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدّث من غير كتابه فربما وهم" (٤٠)، وقال أبو حاتم الرازي: "كتبه صحيحه، وإذا حدّث من حفظه غلط كثيراً، وهو صدوق ثقة" (٤١)، وقال أبو زرعة الرازي: "بصري ثقة إذا حدّث من كتابه" (٤٢)، وقال الحافظ الذهبي: "استقرّ الحال على أنّ أبا عوانة ثقة، وما قلنا إنّه كحمّاد بن زيد، بل هو أحبّ إليهم من إسرائيل، وحمّاد بن سلمة، وهو أوثق من فليح بن سليمان، وله أوهام تجانب إخراجها الشيخان" (٤٣).

وبهذا يظهر أنّ مراد أبي حاتم الرازي الإشارة إلى وقوع أبي عوانة في الوهم، والتنصيص على عدم رواية الحكم عن عاصم بن ضمرة شيئاً إنّما هو قرينة على هذا الوهم والخطأ.

ثانياً: قال ابن أبي حاتم الرازي أيضاً: "سألتُ أبي عن حديث رواه عبدالواحد بن زياد، عن عاصم بن محمّد، قال: حدّثني معاوية بن إسحاق، عن عطاء بن يسار، قال: سمعتُ ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «سيكون بعدي أمراء يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم...» الحديث (٤٤)؟

قال أبي: هذا خطأ، قوله: سمعت ابن مسعود يقول؛ فإنّ عطاء لم يسمع عبدالله بن مسعود. كذا هو عندي، لم يسمع من ابن مسعود" (٤٥).

(٤٠) ينظر الجرح والتعديل: (٤١/٩).

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) سير أعلام النبلاء: (٢٢١/٨).

(٤٤) وتام الحديث: «فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، لا إيمان بعده». أخرجه أحمد في المسند: (٣٧٤/٧) حديث رقم: [٤٣٦٣]، وابن حبان في صحيحه:

(٤٠٣/١) برقم: [١٧٧]، والبخاري في مسنده: (٢٨١/٥) رقم: [١٨٩٦].

والظاهر أنّ في السند الوارد في المراسيل لابن أبي حاتم سقطاً؛ فإنّ أحمد وابن حبان أخرجاه عن عاصم بن محمّد، عن عامر ابن السّمط، عن معاوية بن إسحاق، وأخرجه البزار عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، عن معاوية بن إسحاق.

(٤٥) كتاب المراسيل: (ص/١٥٦) فقرة رقم: [٥٧٢]. وقال ابن أبي حاتم نقلاً عن أبيه: "ولم يسمع من ابن مسعود".

الجرح والتعديل: (٣٣٧/٦).

هذا المثال في غاية الوضوح لهذه المسألة؛ فإنّ أبا حاتم الرازي لم يعتدّ بلفظ السّماع المذكور في إسناد الحديث بين عطاء بن يسار وابن مسعود رضي الله عنه، واعتبر ذلك وهمًا من أحد الرواة، وهذا يدل على أنّه لم يقصد إعلال الحديث بالانقطاع.

وهذا الذي ذهب إليه أبو حاتم الرازي وافقه عليه ابنه عبد الرحمن كما تقدّم، وهو أيضاً مذهب الإمام البزار، فقد قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ عن عبدالله إلاّ بهذا الإسناد، ولا نعلم روى عطاء بن يسار عن عبدالله غير هذا الحديث، ولا نعلمه سمع منه وإن كان قديماً" ^(٤٦).

هذا... وقد نقل الحافظ المزي عن الإمامين ابن سعد والبخاري قولهما بسماع عطاء بن يسار من عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، فقال في ترجمته: "قال محمد بن سعد والبخاري سمع من ابن مسعود" ^(٤٧).

كذا قال... وفيه نظر؛ فإنّ الإمام البخاري لم يجزم بسماع عطاء من ابن مسعود رضي الله عنه بخلاف الإمام ابن سعد.

قال الإمام ابن سعد: "...وسمع عطاء بن يسار من أبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود..."، وذكر جماعة من الصحب الكرام رضي الله عنهم ^(٤٨)، وأمّا الإمام البخاري، فقال: "سمع أبا سعيد وأبا هريرة رضي الله عنهما، ويقال ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما" ^(٤٩).

وقد نقل الحافظ الذهبي عن الإمام أبي داود أنّه قال: "سمع عطاء من ابن مسعود" ^(٥٠).

ومهما يكن الأمر، فإنّ علة الحديث عند الإمام أبي حاتم لا علاقة لها بانقطاع السند، وإتّما مراده بيان خطأ من روى الحديث عن عطاء بن يسار، عن عبدالله بن

(٤٦) البحر الزخار: (٢٨١/٥).

(٤٧) تهذيب الكمال: (١٢٧/٢٠). وتبعه الحافظ في تهذيب التهذيب: (١١١/٣)، وهو قول النووي قبله في تهذيب الأسماء واللغات: (٣٣٥/١).

(٤٨) (١٧٢/٧) ترجمة رقم: [١٥٤٣].

(٤٩) التاريخ الكبير: (٤٦١/٦) ترجمة رقم: [٢٩٩٢]. وقريب من قول البخاري قول ابن معين: "يقولون إنّ عطاء بن يسار قد دخل على ابن مسعود". التاريخ برواية الدوري: (٦٤/١) فقرة رقم: [٣٣٠].

(٥٠) سير أعلام النبلاء: (٤٤٩/٤). وينظر تذكرة الحفاظ: (٩١/١).

مسعود رضي الله عنه وإن ورد بلفظ السماع، بل إنَّ هذا السماع قرينة عنده على وقوع الوهم والخطأ؛ لأنَّ عطاء عن ابن مسعود ممَّا يُستغرب عنده^(٥١).

ثالثاً: سئل الإمام أبو الحسن الدارقطني عن حديث طارق بن شهاب، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال:، قال النبي ﷺ: «اقتربت الساعة ولا يزداد الناس على الدنيا إلاَّ حرصاً، ولا يزداد منهم إلاَّ بعداً، وبين يدي الساعة تسليم الخاصة، ويفشو التجارة حتى تعين المرأة زوجها ومن أصابته فاقة فأنزلها بالناس لم يسد فاقته، ومن أنزلها بالله أوشك الله له بالغا»؟

فقال: "يرويه بشير بن سلمان، عن سيّار، واختلف عنه:

فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووكيع، ويحيى بن آدم، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبيري، فقالوا كلّهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهمّ، وإتّما هو سيّار أبو حمزة الكوفي. كذلك رواه عبدالرزاق، عن الثوري، عن بشير، عن سيّار أبي حمزة؛ وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق بن شهاب شيئاً، ولم يرو عنه^(٥٢).

فالإمام الدارقطني لا يريد بقوله: "وسيّار أبو الحكم لم يسمع من طارق ابن شهاب شيئاً ولم يرو عنه" إعلال الحديث بالانقطاع؛ وإلاَّ لما كان لقوله: "سيّار أبو الحكم وهمّ، وإتّما هو سيّار أبو حمزة الكوفي".

والظاهر أنّ الإمام الدارقطني يعلّ الحديث بالقلب نتيجة خطأ وقع من بعض الرواة، وهذا ما يفسره قوله: "فرواه جماعة، منهم: مخلد بن يزيد، ووكيع، ويحيى بن آدم، وعبدالله بن داود الخريبي، وأبو أحمد الزبيري، فقالوا كلّهم: عن سيّار أبي الحكم. وقولهم: سيّار أبو الحكم وهمّ".

ودليل الدارقطني على وقوع الوهم: أنّ سيّاراً أبا الحكم لا يُعرف بالرواية عن هذا الشيخ الذي وردت الرواية عنه، وهو طارق بن شهاب، فمجيء الرواية بهذا السند قرينة عنده على وقوع الخطأ.

(٥١) ينظر أيضاً الأمثلة التالية من كتاب العلل: (٢٨١/٣) مسألة رقم: [٨٦٨]، (٥٢٠/٤) مسألة رقم:

[١٦١٠]، (٥٩١/٦) مسألة رقم: [٢٧٨٨]، (٦٦٠/٦) مسألة رقم: [٢٨٤٠].

(٥٢) العلل: (١١٥-١١٦) سؤال رقم: [٧٦٢].

وهذا الذي ذكرته عن الدارقطني أشار إليه الإمام أحمد بقوله: "إنما هو سيّار أبو حمزة، وليس هو سيّار أبو الحكم؛ أبو الحكم لم يحدث عن طارق بشيء" (٥٣).

وقال أبو داود: "هو سيّار أبو حمزة، ولكن بشير كان يقول: سيّار أبو الحكم، وهو خطأ" (٥٤).

وقد ذكر الإمام البخاري أنّ سيّاراً أبا الحكم قد روى عن طارق بن شهاب (٥٥)، وتعقبه الدارقطني بقوله: "قول البخاري: إنّه سمع طارق بن شهاب وهمّ منه وممن تابعه على ذلك، والذي يرويه عن طارق هو سيّار أبو حمزة، قال ذلك أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما" (٥٦).

رابعاً: وسئل الدارقطني أيضاً عن حديث عروة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: استفتحت البابَ ورسول الله ﷺ قائم يصلي، فمشى في القبلة، إمّا عن يمينه، وإمّا عن يساره، حتّى فتح الباب، ثمّ رجع إلى مصلاه؟

فقال: "يرويه بُرد بن سنان، واختُلف عنه: فرواه يزيد بن زريع، وحاتم بن وردان، وعبدالأعلى بن عبدالأعلى، وحماد بن سلمة، وعليّ بن عاصم، عن بُرد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وحدّث به شيخ - كان بمصر - يقال له: بكار بن محمّد بن شعبة، لا يَضْطِيط، عن يزيد ابن زريع، عن بُرد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وَوَهْمَ فِيهِ عَلَى يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. وَالْمَحْفُوظُ: عَنْ بُرْدٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ؛ وَبُرْدٌ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ هِشَامٍ شَيْئاً" (٥٧).

الشاهد من هذا المثال قول الإمام الدارقطني: "وبُردٌ لم يسمع عن هشام شيئاً"، وليس مقصوده إعلال هذه الرواية بالانقطاع بين بُرد بن سنان وهشام، وإنّما استدللّ على وقوع الخطأ بأنّ بُرد لا يُحْفَظُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ هِشَامٍ، وَقَدْ اتَّهَمَ بِذَلِكَ بَكَارُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ

(٥٣) العلل ومعرفة الرجال: (٣٢٩/١) فقرة رقم: [٥٨٨]. وقال الحافظ المزي: "وقال أحمد بن حنبل: هو سيّار أبو حمزة وليس قولهم سيّار أبو الحكم بشيء، أبو الحكم ما له ولطارق ابن شهاب، إنّما هو سيّار أبو حمزة". تهذيب الكمال: (٣١٦/١٢). وهذه الرواية أقوى في الدلالة على وقوع قلب في السند.

(٥٤) ينظر تهذيب الكمال: (٣١٦/١٢). وقد رواه في سننه عن سيّار أبي حمزة، كتاب الزكاة، باب: في الاستغفار، حديث رقم: [١٦٤٥].

(٥٥) ينظر التاريخ الكبير: (١٦١/٤) ترجمة رقم: [٢٣٣٣].

(٥٦) المؤلف والمختلف: (١٢٢٠/٣).

(٥٧) العلل: (١٠٧/١٤-١٠٨) سؤال رقم: [٣٤٥٥].

شعبة، وهذا ما يؤكد قوله: "ووهم فيه على يزيد بن زريع"، وهذا الوهم ناتج لقلة ضبط بكار بن محمد لما يرويه كما أشار إلى ذلك الدارقطني أيضاً^(٥٨).

ثم إن قول الدارقطني: "والمحفوظ: عن بُرد، عن الزهري"، ليس تصحيحاً لرواية بُرد عن الزهري، وإنما مراده أن بُرداً معروف بالرواية عن الإمام الزهري.

وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي عن الجوزجاني أنه ذكر قوماً رواوا عن الزهري قليلاً أشياء يقع في قلب المتوسع في حديث الزهري أنها غير محفوظة، منهم: بُرد بن سنان^(٥٩)؛ ولهذا قال ابن أبي حاتم: "لم يرو هذا الحديث أحدٌ عن النبي ﷺ غير بُرد، وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهري مثل هذا الحديث"^(٦٠).

فمما سبق تبين أن الغفلة عن لغة الأئمة يؤدي إلى فهم خاطئ لمرادهم - وبخاصة في مسائل العلل الدقيقة كهذه -، فإن مسائل العلم بعامة ينبغي أن تحرر وفق منهج علمي، ولو كان المعول عليه في تحقيق أي مسألة علمية على أقوال الرجال وشهرتهم بين الأوساط العلمية، لما تردد طالب علم - فضلاً عن عالم - في تقديم قول الإمام البخاري وأمثاله من النقد على غيرهم.

المبحث الثاني: الاحتياجات التدريبية لطلبة الحديث للتأسيس لهذه الفكرة

يعتبر هذا المبحث هو المحور الأساس في هذه الدراسة، إذ الفكرة قائمة على الاهتمام برصد الاحتياجات التدريبية للمتخصصين والمتعلمين والمهتمين بعلوم السنة النبوية... حرصاً على تحقيق التكوين العلمي الشامل والراسخ في هذا المجال، الذي يقوم على أركان ثلاثة؛ وهي:

أولاً: البناء المعرفي لعلوم السنة النبوية، وما تتضمنه من حقائق ومفاهيم وتعميمات ونظريات، إذ إن اكتمال العلم لا يتحقق إلا بالفهم العميق وامتلاك منهج التفكير العلمي الصحيح.

(٥٨) لم أجد من ترجم لبيكار هذا، إلا ما ذكره الحافظ ابن حجر عن ابن القطان أنه لا يُعرف. ينظر لسان الميزان:

(٣٣٣/٢) ترجمة رقم: [١٥٥١].

(٥٩) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب: (٤٨٣/٢) (عتر).

(٦٠) العلل: (٤٠٠/٢) سؤال رقم: [٤٦٧]. ويراجع أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي: (٤٨٧/٥) حديث رقم:

[٦١٥٢].

ثانياً: الإتقان المهاري لأساليب التعامل مع علوم السنة النبوية، من حيث امتلاك مهارات التخريج، ومهارات الحصول على المعرفة ونقدها وتوليدها وتوظيفها.

ثالثاً: التمثل الوجداني والقيمي القائم على تقدير قيمة السنة النبوية، والحرص على نشرها، والدفاع عنها، والذبّ عن حياضها، بمنهجية علمية راسخة، ترد - بالدليل والبرهان - الشبهات والأباطيل التي تشاع حولها^(٦١).

وسأتناول هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول أعرج فيه على مقدمات نظرية مهمة حول الاحتياجات التدريبية من حيث المفهوم والهدف والأهمية، وأما المطلب الثاني سأتناول فيه الجانب التطبيقي من التدريب المنشود.

المطلب الأول: مقدمات نظرية.

١ / مفهوم الاحتياجات التدريبية:

سأنقل مجموعة من النصوص الواردة في بيان مفهوم الاحتياجات التدريبية الوظيفية، ثم أقتبس منها ما يصلح أن ينزل على مجال النقد الحديثي^(٦٢).

يقول حسن أحمد الطعاني: "هي مجموعة الأهداف والتغيرات المطلوب إحداثها في معلومات وخبرات العاملين، لجعلهم قادرين على شغل وظائفهم وأداء واجباتهم على الوجه الاكمل، وتطوير مهاراتهم واتجاهاتهم، والوصول بها إلى درجة عالية من الكفاءة"^(٦٣).

وعرفها محمد عبدالرحيم عدس بأنها: "الفرق بين الأداء المطلوب والأداء الموجود"^(٦٤).

ويقول محمد الحمامي: "هي أنواع التغييرات أو الإضافات المطلوب إدخالها على السلوك الوظيفي للفرد، وعلى أسلوب أدائه عن طريق التدريب"^(٦٥).

(٦١) الاحتياجات التدريبية لطلبة علوم السنة النبوية: (ص/٦)، إعداد مركز إحسان للدراسات السنة النبوية.

(٦٢) للأمانة العلمية فقد اهتمت لهذه النصوص من خلال رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (دكتوراه)، من إعداد الطالب سلطان مسفر مبارك الصاعدي، تحت الإشراف الدكتور أحمد عبدالفتاح ضليحي، بقسم التربية بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، للعام الجامعي (١٤٣٤-١٤٣٥هـ)، تحت عنوان: "الاحتياجات التدريبية لإعداد وتأهيل المصلحين الأسريين في المملكة العربية السعودية مع تقديم برنامج مقترح للإعداد والتأهيل".

(٦٣) التدريب: مفهومه وفعالياته: (ص/٢٩).

(٦٤) المعلم الفاعل والتدريس الفعال: (ص/١٤).

ويعرف عمر الجوهري التدريب بقوله: "نشاط مخطط له، يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة، من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات، ومعدلات الأداء وطرق العمل والسلوك والاتجاهات، مما يجعل هذا الفرد أو تلك الجماعة لائقين للقيام لأعمالهم بكفاءة، ومقدرة ونتاجية عالية"^(٦٦).

تتفق هذه التعريفات على ضرورة إدخال تغييرات على الأداء الحالي من أجل تحقيق ما هو أفضل، وأن ذلك يتحقق من خلال التدريب المستمر حتى تحقيق الغاية المنشودة.

وانطلاقاً مما تقدم يمكن تعريف الاحتياجات التدريبية في مجال بحثنا كآتي:

"الجهود التنظيمية التي تهدف الى تحسين قدرة الباحث في مجال النقد الحديثي على التعامل الإيجابي مع نصوص الأئمة النقاد، وتشكيل خبرة عميقة من خلال تدريب مستمر على كتبهم، تؤهله إلى الفهم الصحيح لنصوصهم".

٢ / الأهداف من التدريب:

انطلاقاً من التعريف المختار للاحتياجات التدريبية، يمكن أن نلخص الأهداف من التدريب في النقاط التالية:

١ / الاهتمام برفع مستوى الوعي لدى الباحثين وطلبة العلم، من خلال ترسيخ مكانة نقاد الحديث في نفوسهم.

٢ / إعداد باحثين وطلبة للقيام بثورة على التراث العلمي غير المبني على أسس علمية متينة، وذلك من أجل تصحيح المسار العلمي في مجال النقد الحديثي.

٣ / تطوير قدرات الطالب ومهاراته، وذلك من خلال التحليل المستمر لنصوص النقاد.

٤ / توثيق العلاقة بين الطالب ونقاد الحديث.

(٦٥) التدريب أثناء الخدمة في المجال التربوي: (ص/١٦).

(٦٦) الإدارة: (ص/٢٦١).

٥ / التأكيد على التزام منهج الأئمة النقاد، والفهم عنهم فيما يكتبون، والتزام التآني في البحث والمدارسة^(٦٧).

٣ / أهمية معرفة الاحتياجات التدريبية:

تكمن أهمية معرفة الاحتياجات التدريبية في النقاط التالية:

- ١ / تحسين مستوى التحليل والتركيز لدى الطالب من خلال الجلسات التدريبية.
- ٢ / زيادة الفعالية تجاه نصوص الأئمة النقاد ومصنفاتهم.
- ٣ / تقليص نسبة الاعتراض على الأئمة النقاد في أحكامهم.
- ٤ / استقرار الطالب على منهج علمي قوي، مبني على تفسير أقوال الأئمة النقاد في إطار منهجهم العام.
- ٥ / رفع معنويات الطالب، من خلال اكتساب القدرة على فهم نصوص الأئمة النقاد.

المطلب الثاني: الجانب التطبيقي من التدريب المنشود

لقد وردت نصوص كثيرة عن أهل العلم تؤكد على أنّ النقد مبني على عدة عناصر منها الفهم، ومن ذلك الآتي:

يقول الإمام أبو حاتم الرازي في معرض رده على من تعجب من اتفاق أئمة النقد في أحكامهم: "وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا"^(٦٨).

ويقول الحاكم النيسابوري: "إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة؛ ليظهر ما يخفى من علة الحديث، فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم، لزم صاحب الحديث التنقيح عن علته ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"^(٦٩).

(٦٧) البند الأخير مقتبس من كتاب التحذير من التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره: (ص/٥)، للدكتور محمد عوامة.

(٦٨) الجرح والتعديل: (١/٣٥٠).

(٦٩) معرفة علوم الحديث: (١/٢٣٥).

فإذا كان النقد صادراً عن فهم عميق، ومعرفة تامة بالواقع الحديثي أساساً، فالواجب أن يُدرب الطالب على فهم كلام الأئمة النقاد، وعدم التسرع إلى تفسيره تفسيراً خاطئاً أو مخالفته.

وتتلخص النظرة الاستشرافية من أجل تكوين الطالب تكويناً علمياً مؤسساً في العناية بمحورين أساسيين، وهما:

المحور الأول: الجانب الذهني للطالب.

العناية بهذا المحور يمكن أن تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: الإكثار - أثناء عملية التدريب - من إيراد النصوص الدالة على تفوق الأئمة النقاد وسبقهم في مجال النقد، مما يشكل لدى الطالب القناعة التامة بضرورة التسليم لهم، وذلك أنّ الشيء إذا تكرر تقرر، ومن الأقوال في ذلك الآتي:

١ / قال الحافظ ابن حجر: "...فمتى وجدنا حديثاً قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه، فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه" (٧٠).

٢ / مال نقله الحافظ السخاوي عن الحافظ العلائي في معرض كلامه عن الأئمة النقاد: "منحهم الله تعالى التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه، كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم، وأصحابهم مثل: أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى ومن الدارقطني والبيهقي، ولم يجئ بعدهم مساوٍ لهم ولا مقارب، أفاده العلائي، وقال: فمتى وجدنا في كلام أحد المتقدمين الحكم به كان معتمداً؛ لما أعطاهم الله تعالى من الحفظ الغزير، وإن اختلف النقل عنهم عُدل إلى الترجيح" (٧١).

٣ / وقال الحافظ ابن كثير: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته، واطلاعهم واططلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على

(٧٠) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/٧١١).

(٧١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث: (٢/١٠٢)، وينظر النكت لابن حجر: (٢/٨٤٧).

تضعيف الرجل، أو كونه متروكاً، أو كذاباً أو نحو ذلك. فالحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم" (٧٢).

ثانياً: تعميق التحلي بخلق الصبر لدى الطالب وعدم التسرع في تفسير كلام الأئمة النقاد، وهذا كفيل بأن ينمي في الطالب هذا الخلق الفاضل، الذي هو من أخلاق النفس يمتنع به من فعل ما لا يحسن ولا يجمل (٧٣).

ثالثاً: تعميق التحلي بخلق التواضع، وفي الحديث: «ما تواضع أحد لله إلا رفعه» (٧٤)، ولا شك أنّ التواضع يقود الطالب إلى الاستسلام للحق وترك الاعتراض عليه، كما قال ﷺ: «الكِبْر بَطْرُ الْحَقِّ وَغَمَطُ النَّاسِ» (٧٥).

رابعاً: حسن الظن بالأئمة النقاد، ذلك أن الظن الحسن داعي للوفاق، وحامل على حسن التعامل مع نصوصهم ومصطلحاتهم.

هذه بعض الجوانب التي ينبغي أن تنمي في الطالب أثناء عملية التدريب، وننتقل بعد ذلك للحديث عن المحور الثاني، وهو الجانب التطبيقي من التدريب.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي من التدريب

مما لا شك فيه أن أعظم عمل قام به الأئمة النقاد هو الحفاظ على سنة رسول الله ﷺ صافية نقية، فبينوا الأصيل من الدخيل، وهذا معلوم عند العام والخاص، فكان الواجب على المهتمين بالنقد الحديثي العناية بالحفاظ على فهم النقاد في هذا المجال، وهو جانب عظيم من جوانب الاهتمام بسنة رسول الله ﷺ أيضاً، إذ الانحراف عن فهم النقاد قد يؤدي إلى نتائج عكسية في عملية النقد، فيقبل المعلول أو يعزل المقبول، وهذا الجانب - الفهم الصحيح - هو العاصم من الشطط في تفسير كلام الأئمة النقاد، وهو من الأهمية بمكان، وتزاد أهميته في هذا الزمن الذي كثر فيه الاعتراضات عليهم، وكان الأولى إعمال النظر بعمق للكشف عن مرادهم، وتتأكد الحاجة إلى مثل هذه التدريبات أمام تجرؤ غير المتخصصين على الخوض في تفسير كلام الأئمة النقاد على غير بينة، بما لا يتفق

(٧٢) اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث لأحمد شاكر: (٢٨٦/١).

(٧٣) ينظر مدارج السالكين لابن القيم: (١٦٢-١٦٣).

(٧٤) أخرجه الترمذي في الجامع من حديث أبي هريرة ﷺ، كتاب البر والصلة، باب: ما جاء في التواضع، حديث رقم: [٢٠٢٩] ، وقال: حديث حسن صحيح.

(٧٥) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ، كتاب الإيمان، باب: تحريم الكبر وبيانه، حديث رقم: [٩١].

مع أسس الفهم الصحيح، الأمر الذي يستوجب تحرك أهل الاختصاص إلى دفع الأضرار الناتجة عن هذا العبث بالتراث النقدي عند علماء الحديث، من خلال بيان المنهج العلمي في تفسير نصوصهم، إلى أن يصبح هذا المنهج جزءاً من ثقافة الأوساط المهتمة بالدراسات النقدية، ووسيلة لتحسين الطالب من المفاهيم الخاطئة لكلام الأئمة النقاد.

وفيما يلي بيان الجانب التطبيقي لتمكين الطالب من فهم صحيح لكلام ونصوص نقاد الحديث، ويتلخص في النقاط الآتية:

أولاً: تدريب الطالب على التريث وعدم الاستعجال في تفسير ما يُقرأ، وضرورة التأمل فيما يُقرأ، من خلال تكرار قراءة للنص، لكي يتمكن من الوصول إلى المعنى المراد للنقاد، ويحضرني في هذا المقام ما نقله الخطيب البغدادي عن أئمة النقد أنهم لم يكونوا يتعجلون الحكم على الحديث، قال: "من الأحاديث ما تخفى علتها، فلا يُتوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمن"، ثم روى بسنده عن ابن المديني قوله: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة"^(٧٦).

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تمارينات مستمرة، يطلب فيه الأستاذ من الطالب قراءة نص من النصوص النقدية، ثم يقوم الأستاذ بطرح جملة من الأسئلة التي يستطيع من خلالها التعرف على مدى فهم الطالب للنص^(٧٧).

ثانياً: طرح أسئلة ذات طبيعة تعليمية وتوجيهية، والمقصود من ذلك: أسئلة تقود الطالب إلى فهم كلام الأئمة النقاد فهما موافقا لمرادهم، أو على أقل تقدير تشكك الطالب فيما جنح إليه من تفسير بعيد عن مراد النقاد، كمن يفسر قول الترمذي: "حسن صحيح" بورود الحديث من طريقين، أحدهما بسند صحيح والآخر بسند حسن، رغم أنّ هذا التفسير بعيد عن مراد الترمذي، فيورد الأستاذ سؤالاً على الطالب مفاده: كيف يمكن تفسير قول الترمذي بورود الحديث بإسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن إذا ما قال: "حسن صحيح غريب" والغريب ما ورد من طريق واحد؟

فلا شك أن مثل هذه الأسئلة التوجيهية تقود الطالب إلى التفكير والتراجع عن العجلة في تفسير نصوص النقاد ومصطلحاتهم، والنظر فيها نظرة ثاقبة فاحصة، وهذا

(٧٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: (ص/٣٩٩).

(٧٧) وهنا أيضاً أنه إلى أن الأستاذ المرجو منه التأسيس إلى فهم صحيح ينبغي أن يكون متمرساً في مجال النقد الحديثي، ذا علاقة متينة بكلام النقاد، خبيراً بلغتهم ومصطلحاتهم، وإلا كان أداة للهدم وليس أداة للبناء، ومن ثم سنقع في حلقة مفرغة، وفاقد الشيء لا يعطيه.

النوع من الأسئلة من أساليب النَّبِيِّ ﷺ في التعليم، فرمما سأل "أصحابه عن الشيء وهو يعلمه، وإنما يسألهم ليثير فطنهم، ويحرك ذكاءهم، ويسقيهم العلم في قالب المحاجة، وليختبر ما عندهم من العلم.

ومن نماذج ذلك: قوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ فَحَدِّثُونِي مَا هِيَ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النُّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُ ثُمَّ قَالُوا حَدِّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هِيَ النُّخْلَةُ»^(٧٨).

ثالثاً: القراءة المستمرة في كتب النقد التي ألفها الأئمة النقاد، وهذا كفيل بأن يحقق الآتي:

١ / التحقق من ثبوت النص الذي يراد فهم مدلوله عن الناقد، وذلك من أجل استجلاء الحقائق؛ فإنه قد يُتوارد على نقل قول أحد النقاد دون الرجوع إلى المصادر الأصلية التي نقلته، فيقع تحريف في النقل بسبب التقليد، وهذا يدعو حقيقة إلى ضرورة التيقظ والتحري، وقد قال الإمام أبو بكر الحازمي: "آفة العلوم التقليد"^(٧٩)، "يريد: هذا الذي عبَّرتُ عنه بالتوارد، وأخذ قول العالم بالتسليم، فيتوارد الخالف مع السالف على أمر ما، لا سيما إذا كان الأوَّل إماماً، حتى إذا جاء متأخراً يريد أن يكشف عن جليَّة هذا القول، صعب عليه مخالفة (تِيَّار) قويِّ أمامه توارد الأئمة على خلافه"^(٨٠).

ومن ذلك توارد الإمام البيهقي مع شيخه الحاكم النيسابوري في نقل كلام الإمام البخاري في عكرمة بن عمار اليمامي، وبيانه كالآتي^(٨١):

قال الحاكم عند ترجمة عكرمة: "قال ابن المديني: سألتُ يحيى بن سعيد عن أحاديث عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، فضعفها، وقال: ليست بصحاح.

وقال عبدالله بن أحمد: قلت لأبي: هذا من يحيى أو عكرمة؟ فقال: لا، بل من عكرمة.

(٧٨) الدكتور أحمد قوشتي عبدالرحيم، أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية: (ص/١٥٥). والحديث أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها: كتاب العلم، باب: قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا، برقم: [٦١]، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة والنار، باب: مثل المؤمن مثل النخلة، برقم: [٢٨١١] من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧٩) شروط الأئمة الخمسة: (ص/١٢٢).

(٨٠) التحذير من التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره، لمحمد عوامة: (ص/٩).

(٨١) اهتديت إلى المثال من كتاب التحذير من التوارد للدكتور محمد عوامة: (ص/١٦).

وقال البخاري: لم يكن عنه كتاب، فاضطرب حديثه^(٨٢).

"هكذا جاء كلام الحاكم وترتيبه للنقول، وحكاية الأقوال، وعكرمة بن عمار هذا روى له مسلم عدة أحاديث عن أبي زميل سماك بن الوليد الحنفي، عن ابن عباس، ومنها: حديث عرض أبي سفيان زواج ابنته أم حبيبة على النبي ﷺ"^(٨٣).

وقال البيهقي عقب تخريج الحديث: "رواه مسلم في الصحيح عن عباس بن عبدالعظيم وأحمد بن جعفر، فهذا أحد ما اختلف فيه البخاري ومسلم بن الحجاج، فأخرجه مسلم وتركه البخاري، وكان لا يحتج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار، وقال: لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه".

"هذا هو لفظ الحاكم السابق، أخذه البيهقي ولم يعزه إليه، ولو أنّ البيهقي كان ينقل عن (الضعفاء الكبير) مباشرة للبخاري، أو عمّن ينقل عن البخاري بالسند كالعقيلي، والدولابي، وابن عدي لما وقع في هذا التوارد المخلّ، فلفظ البخاري عند العقيلي وابن عدي فيه تقييد اضطراب عكرمة بن عمار فيما يرويه عن يحيى بن أبي كثير خاصة، وحديث عرض زواج أم حبيبة من رواية عكرمة عن أبي زميل سماك بن الوليد الحنفي، فسلم إسناد مسلم من الخلل"^(٨٤).

وعند الرجوع إلى الضعفاء الكبير^(٨٥) للعقيلي، نجدّه ينقل بسنده عن البخاري قوله: "عكرمة بن عمار يضرب"^(٨٦) في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب".

وكذا الحافظ ابن عدي، فقد روى بسنده إلى البخاري أنه قال: "عكرمة بن عمار أبو عمار اليمامي العجلي، مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب، وقد روى عنه سفيان الثوري"^(٨٧).

فلا شك أنّ توارد البيهقي مع شيخه الحاكم النيسابوري فيما نقلاه عن البخاري يختلف بين ما أسنده العقيلي وابن عدي عنه، وكانت النتيجة أنّ البيهقي قد أعلّ حديث

(٨٢) المدخل إلى الصحيح: (١١٧/٤) ترجمة رقم: [١٦]. والذي عند البيهقي كما سيأتي: "لم يكن عنده كتاب...". ولعل هذا أصح.

(٨٣) محمد عوامة، التحذير من التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره: (ص/١٦).

(٨٤) المرجع السابق: (ص/١٧).

(٨٥) (١٠٧٩/٣) ترجمة رقم: [١٤١٨].

(٨٦) هكذا ورد هذا اللفظ، والظاهر أنه خطأ، والصحيح (مضطرب) كما ذكره ابن عدي في النص الموالي.

(٨٧) الكامل في ضعفاء الرجال: (٢٧٢/٥).

مسلم من جهة، وادعى أنّ البخاري قد ترك عكرمة بن عمار، بينما الواقع غير ذلك تماماً، وعليه فإنّ تدريب الطالب على التثبت من النقول التي يقف عليها لأئمة النقد من الضرورة بمكان.

٢ / تحصيل الملكة النقدية، من خلال المطالعة المستمرة لكلام النقاد، للتحققه بفقههم، والتفهم بفهمهم^(٨٨)، وفي هذا يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي: "ولا بد في هذا العلم من طول الممارسة وكثرة المذاكرة، فإذا عُدِمَ المذاكرُ به فليكثر طالبه المطالعة في كلام الأئمة العارفين به، كيحيى القطان، ومن تلقى عنه، كأحمد، وابن المديني، وغيرهما، فمن رزق مطالعة ذلك وفهمه وفقّهت نفسه فيه، وصارت له فيه قوة نفس وملكة صلح له أن يتكلم فيه"^(٨٩).

٣ / التعرف على المصطلحات النقدية التي يستعملها النقاد، وهذا أيضاً كفيلاً بأن يُعرّف الطالب على كيفية تطبيقهم لقواعد نظرية، ومعرفة تنزيلها على الروايات والأسانيد، وهذا ينتج عنه الدقة في استخدام المصطلحات من جانب، ومن جهة أخرى فيه إعادة لتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة، ممّا يؤدي إلى ضبط الحركة العلمية، وترسيخ معايير دقيقة في تناول قضايا النقد الحديثي، وهذا لا بد منه في ضبط عملية الفهم^(٩٠).

٤ / تمكين الطالب من الاطلاع على نصوص الأئمة بصورة مباشرة، ولا شك أنّ هذا فيه تأسيس لحب الاطلاع والقراءة في كتب النقاد.

رابعاً: الاطلاع على الدراسات التي تهتم ببيان مناهج الأئمة في النقد الحديثي، فلا شك أنّ مثل هذه الدراسات تنير الدرب للطالب للوقوف على مقاصد الأئمة، وتساعد على فهم نصوصهم في علوم الحديث عموماً ومجال النقد خصوصاً، وإلقاء الضوء على الحقائق العلمية المتعلقة بنصوصهم.

وأقصد بذلك الدراسات ذات النظرة العميقة الفاحصة، التي تعتمد في كشف مراد النقاد من خلال تطبيقها في كتبهم أو السؤالات التي وجهت إليهم، لا تلك الدراسات السطحية المستعجلة، التي تنطلق من مسلمة مسبقة غير قائمة على بحث عميق.

(٨٨) ينظر الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات: (ص/٣٦).

(٨٩) شرح علل الترمذي: (٢/٤٦٩ عتر).

(٩٠) ينظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية للدكتور أحمد فُوشتي عبدالرحيم: (ص/٦٤).

ومن الدراسات الجادة التي يمكن للمدرب أن يوجه إليها الطالب: كتابات الدكتور حمزة عبدالله المليباري عموماً، والدكتور الشريف حاتم العوي، والدكتور محمد عوامة، والدكتور إبراهيم اللاحم، والدكتور عبدالله السعد، والدكتور عبدالسلام أبو سمحة، وغيرهم، وكذا الأطروحات الجامعية المتميزة التي تسير في هذا المجال.

خامساً: الثناء على الطالب المتميز في فهم كلام الأئمة النقاد وتشجيعه بمختلف الوسائل، وليس الثناء على أصحاب الفهم الصحيح "بمناج من تصحيح خطأ في مسألة علمية ما، سواء في فهم النص، أو معرفة الحكم، أو تنزيله على الواقع"^(٩١)، بل ذلك كفيل ببث روح المنافسة عند غيره من أجل بذل الجهد من أجل الوصول إلى الفهم الصحيح، مع ضرورة مراعاة الفروق الذهنية بين الطلبة، ذلك "أنّ هناك فروقاً، واختلافات، وتفاوتاً كبيراً بين الناس في قدراتهم العقلية المتنوعة من التعلم، والتذكر، والتحليل، والتركيب، وغيرها من الوظائف العقلية... أمّا تفاوت القدرات العقلية فهماً وحفظاً واستنباطاً، فمن الأدلة عليها: قول النبي ﷺ: «فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ؛ فَإِنَّهُ رُبَّ مُبَلِّغٍ يُبَلِّغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ»^(٩٢)، وقوله ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِهِ لَيْسَ بِفِقْهِهِ»^(٩٣).

سادساً: تدريب الطالب على الروح النقدية، وتعويدته على الفهم والتدبر لما يقف عليه من نصوص الأئمة النقاد، "ويدخل في هذا الباب ما عُرف عنه ﷺ من

(٩١) ينظر المرجع السابق: (ص/١٢٠).

(٩٢) هذا جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في صحيحه في مواضع، منها: كتاب العلم، باب: قول النبي ﷺ: "رُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"، حديث رقم: [٦٧]، ومسلم في كتاب القسامة والمخربين، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، حديث رقم: [١٦٧٩] من حديث أبي بكره ﷺ، واللفظ للبخاري.

(٩٣) ينظر أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية: (ص/١٤٨-١٤٩)، وحديث: "نضر الله" مروى عن عدد من الصحابة ﷺ، أذكر منها - تجنباً للإطالة - ما أخرجه أحمد برقم: [٤١٥٧]، والترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديق رقم: [٢٦٥٧]، وغيرهما، من حديث ابن مسعود ﷺ، قال الترمذي: "حسن صحيح"، وأخرجه من حديث أنس بن مالك ﷺ أحمد برقم: [١٣٣٧٤]، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب: من بلغ علماً، حديث رقم: [٢٣٦]، وأخرجه من حديث زيد بن ثابت ﷺ أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب: فضل نشر العلم، حديث رقم: [٣٦٦٠]، والترمذي في الجامع، كتاب العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم: [٢٦٥٦]، وقال الترمذي: "حديث حسن".

الاعتماد على المحاور، والمساءلة في التعليم، من أجل إثارة انتباه السامعين وتشويق نفوسهم إلى الجواب، وحضّهم على إعمال الفكر للجواب"^(٩٤).

سابعاً: ضرب الأمثال للطالب لتقريب الفهم إليه، وبخاصة إذا لم يستوعب تصرفات الأئمة النقاد، ذلك أنّ ضرب الأمثال وسيلة نافعة لتوضيح المعنى، "وإيصاله إلى ذهن السامع، وإحضاره في نفسه بصورة المثل الذي مَثَّلَ به، فإنه قد يكون أقرب إلى تعقله وفهمه وضبطه واستحضاره له باستحضار نظيره، فإنّ النفس تأنس بالنظائر والأشباه الأنس التام، وتنفر من الغربة والوحدة وعدم النظير؛ ففي الأمثال من تأنس النفس وسرعة قبولها وانقيادها لما ضرب لها مثله من الحق أمر لا يجحده أحد ولا ينكره، وكلما ظهرت له الأمثال ازداد المعنى ظهوراً ووضوحاً، فالأمثال شواهد المعنى المراد، ومزكية له، فهي ﴿كَرَّعَ أَخْرَجَ شَطَطَهُ، فَآزَرَهُ، فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وهي خاصة العقل ولبه ثمرته"^(٩٥).

ويمكن الاستئناس بقصة أبي حاتم الرازي مع من سأله عن حكم بعض الأحاديث، فضرب له الأمثال ليقرب له الفهم، قال ابن أبي حاتم الرازي: "سمعتُ أبي رحمه الله يقول: جاءني رجلٌ من جِلَّةِ أصحابِ الرأيِ مِنْ أَهْلِ الفهمِ منهم، وَمَعَهُ دَفْتَرٌ فَعَرَضَهُ عَلَيَّ، فَقُلْتُ فِي بَعْضِهَا: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ قَدْ دَخَلَ لِصَاحِبِهِ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقُلْتُ فِي بَعْضِهِ: هَذَا حَدِيثٌ كَذِبٌ، وَسَائِرُ ذَلِكَ أَحَادِيثٌ صَحَاحٌ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا كَذِبٌ، أَخْبِرْكَ رَاوِي هَذَا الْكِتَابِ بِأَيِّ غَلَطْتُ وَأَيِّ كَذَبْتُ فِي حَدِيثٍ كَذَا؟ فَقُلْتُ: لَا مَا أَدْرِي هَذَا الْجُزْءُ مِنْ رَاوِيَةٍ مَنْ هُوَ، غَيْرَ أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا خَطَأٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بَاطِلٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ، فَقَالَ: تَدْعِي الْغَيْبَ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: مَا هَذَا ادْعَاءِ الْغَيْبِ، قَالَتْ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيَّ مَا تَقُولُ؟ قُلْتُ: سَلْ عَمَّا قُلْتُ مِنْ يَحْسُنُ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ فَإِنَّ اتَّفَقْنَا عَلِمْتَ أَنَّنَا لَمْ نَجَازِفْ وَلَمْ نَقْلِهِ إِلَّا بِفَهْمٍ، قَالَتْ: مَنْ هُوَ الَّذِي يَحْسُنُ مِثْلَ مَا تَحْسُنُ؟ قُلْتُ: أَبُو زُرْعَةَ، قَالَتْ: وَيَقُولُ أَبُو زُرْعَةَ مِثْلَ مَا قُلْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَتْ: هَذَا عَجَبٌ، فَأَخَذَ فَكَتَبَ فِي كَاغِذِ الْفَاطِي فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيَّ وَقَدْ كَتَبَ الْفَاطِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ أَبُو زُرْعَةَ فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، فَمَا قُلْتُ إِنَّهُ بَاطِلٌ، قَالَتْ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ كَذِبٌ، قُلْتُ: الْكُذْبُ وَالْبَاطِلُ وَاحِدٌ، وَمَا قُلْتُ إِنَّهُ كَذِبٌ، قَالَتْ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ بَاطِلٌ، وَمَا قُلْتُ إِنَّهُ مُنْكَرٌ قَالَتْ: هُوَ مُنْكَرٌ كَمَا قُلْتُ، وَمَا قُلْتُ إِنَّهُ صَحَاحٌ قَالَتْ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ صَحَاحٌ،

(٩٤) ينظر المرجع نفسه: (ص/١٥٤-١٥٥).

(٩٥) الإمام ابن القيم، أعلام الموقعين عن رب العالمين: (٢/٤٢٥).

فقال: ما أعجب هذا تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: فقد علمت أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا، والدليل على صحة ما نقوله بأن ديناراً نَبَهْرَجًا^(٩٦) يحمل إلى الناقد فيقول هذا دينار نبهرج، ويقول لدينار: هو جيد، فإن قيل له: من أين قلت إن هذا نبهرج هل كنت حاضراً حين بهرج هذا الدينار؟ قَالَ: لا فإن قيل له فأخبرك الرجل الذي بهرجه أي بهرجت هذا الدينار؟ قَالَ: لا، قيل: فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قَالَ: علماً رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت له: فتحمل فصّ ياقوت إلى واحدٍ من البصراء من الجوهرين فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت، فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج وأن هذا ياقوت هل حضرت الموضوع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قَالَ: لا، قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجاً، قَالَ: لا، قَالَ: فمن أين علمت؟ قَالَ: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه"^(٩٧).

ثامناً^(٩٨): اتخاذ الحوار وسيلة للتعليم وتقريب الفهم، وهذا من أهم الوسائل لتقرير الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد، "وفي السنة النبوية نماذج كثيرة من حوارات الرسول ﷺ، ومن ذلك حديث جبريل الطويل المشهور"^(٩٩)، وأعظم ميزة في الحوار بين الطالب والأستاذ هو التبادل الآني والمباشر للأفكار والمفاهيم، وهذا من دون شك كفيلاً بتصحيح الفهم للطالب.

تاسعاً: هذا آخر عنصر أقترحه ضمن الاحتياجات التدريبية لطالب الحديث لتمكينه من الفهم الصحيح لكلام الأئمة النقاد، وأستهدف هنا بالخصوص الأستاذ أو المدرب، وذلك بالعناية والرجوع إلى ما جاء في كتاب الاحتياجات التدريبية لطلبة السنة النبوية في مجال مهارات النقد الحديثي وغيره، من إعداد مركز إحسان لدراسات السن النبوية، وهو عبارة عن دليل مهم جداً يمكن أن يُعدَّ "مصدراً تدريبياً متميزاً، ومرجعاً للمهارات الضرورية لعلوم السنة النبوية؛ وذلك نظراً لما تضمنه من مهارات متعددة، جاءت موصوفة بصورة علمية ومنهجية"^(١٠٠).

(٩٦) النهج: هو الباطل، والردىء من الشيء، ينظر لسان العرب (٢١٧/٢).

(٩٧) مقدمة الحجح والتعديل (ص٣٤٩-٣٥١).

(٩٨) للأمانة العلمية استنتجت هذا البند والذي قبله من كتاب أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية للدكتور

أحمد قوشتي، ينظر: (ص١٥٨)، و(ص١٦٠).

(٩٩) ينظر المرجع نفسه: (ص١٦١).

(١٠٠) ينظر الكتاب المذكور: (ص٩).

فمن أنبل ما تبناه مركز إحسان لدراسات السنة النبوية وحمله على عاتقه: "إنتاج المعرفة المتخصصة في علوم السنة وتوليدها، والعناية بتطبيقها، وتطويل أساليب عرضها؛ لتتواءم مع احتياجات العصر، وتكوين العقلية الناقدة والمبدعة، القدرة على الاستجابة لمتطلبات الواقع، والتفاعل معه منهجية علمية صحيحة، قوامها الفهم العميق للكتاب والسنة، وتقدير جهود العلماء، وإبراز كنوز الحضارة الإسلامية الفذة، بما جادت به من إبداعات وعلوم، جامعا بذلك مكونات المعرفة والمهارة والقيم"^(١٠١).

الخاتمة

وفي الختام أسجل نتائج البحث، مع ذكر بعض التوصيات أراها مهمة في مجال الدراسات النقدية الحديثية.

أولاً: نتائج البحث:

أهمية نصوص النقاد في صناعة الأحاديث، ووجوب العناية بها.
وجوب الفهم الصحيح لنصوص النقاد في إطار منهجهم العام، ومعرفة لغتهم النقدية.
ضرورة توظيف نصوص النقاد في موضعها الصحيح، ولا يقصر بها عما أريد بها، ولا تحرف عن معناها المراد عندهم، ولا تحمّل فوق معناها.
التمثيل عن الخطأ في فهم نص الناقد، أو تنزيله في غير محله، أو التقصير في توظيفه.

ثانياً: أهم التوصيات:

مما يوصي به الآتي:
أولاً: الاستمرار في تقديم برامج تدريبية لتلبية احتياجات طلبة الحديث الشريف، وبخاصة في مجال النقد الحديثي، وما له علاقة بصنيع الأئمة النقاد لفهم كلامهم.
ثانياً: ضرورة الانتقال من الجانب النظري في مجال التدريب إلى الجانب التطبيقي.
ثالثاً: ضرورة الاستعانة في إعداد البرامج التدريبية بالمتخصصين في هذا المجال، لضمان الطريقة الصحيحة أيضاً لإنجاح التدريب.

(١٠١) ينظر المرجع نفسه: (ص/٦).

هذا... وأسأل الله تعالى أن يمنّ علينا بالفهم الصحيح، والقلب السليم، والنية الصادقة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على نبيّنا وسيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

Name and Surname: Benchalel Samy Riad.

Affiliation: University Emir Abd El Kader of Islamic Sciences, College of the fundamentals of religion, Department of kitab and sunnah, Constantine Algeria.

Specialization: Sunnah and their sciences.

Rank: Associate Professor.

God gave men who spent their lives defending the Sunnah of the Messenger of Allah peace be upon him, and they leave us a great inheritance in criticism narrators and Hadiths, and they were, and the idea of this research lies in the need to train students to understand what is meant by their words, and its interpretation according to their general approach and terminology, and not rushing in reply their search results.

This research has shown that ignorance of understanding the words of the imams of Hadiths lead to a false understanding of what they mean, in particular in criticism of the Prophet's Hadith.

The research was addressed through a plan divided into introduction, two chapters and a conclusion, as for the introduction, it showed the importance of the correct understanding of meaning of imams, as for the first section it included examples where the imams were objected to from an erroneous understanding of what they meant, and the second section I allocated it to talk about training needs for students of Hadith to establish this idea, then the conclusion in which the results of the research and some recommendations.

المصادر والمراجع

١. أثر السنة النبوية في تكوين العقلية العلمية للدكتور أحمد قوشتي عبدالرحيم. مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، المدينة المنورة - جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).
٢. الاحتياجات التدريبية لطلبة علوم السنة النبوية، إعداد مركز إحسان للدراسات السنة النبوية، طبع مركز إحسان لدراسات السنة النبوية بالمملكة العربية السعودية المدينة - جدة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧م).
٣. اختصار علوم الحديث للإمام ابن كثير مع الباعث الحثيث لأحمد شاکر. تعليق الشيخ الألباني، وعناية علي الحسن الحلبي، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
٤. الإدارة لعمر الجوهري. شركة الطوخي للنشر القاهرة (١٩٨١م).
٥. الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات لأبي معاذ طارق عوض الله. مكتبة ابن تيمية القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٨م).
٦. أطراف الغرائب والأفراد للحافظ محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصّار والسيّد يوسف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٧. أعلام الموقعين عن ربّ العالمين للإمام ابن القيم. بعناية أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (رجب ١٣٢٣هـ).
٨. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام للإمام تقي الدين ابن دقيق العيد. تحقيق سعد بن عبدالله آل حميد، درا المحقق للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).
٩. البحر الزخار، المعروف بمسند البزار للإمام أحمد بن عمرو بن عبدالحالق البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
١٠. البداية والنهاية للإمام ابن كثير الدمشقي. دار الفكر بيروت، (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
١١. التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية بيروت.
١٢. تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، نشر كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، طبع دار المأمون للتراث بيروت.
١٣. تاريخ يحيى بن معين رواية أبي الفضل عباس الدوري، بعناية الدكتور أحمد محمد نور سيف، من مطبوعات كلية الشريعة بجامعة الملك عبدالعزيز بمكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

- ١٤ . تحرير علوم الحديث للجديع للدكتور يوسف الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ١٥ . التدريب أثناء الخدمة في المجال التربوي، لمحمد الحمامي. مركز الكتاب القاهرة، طبعة سنة (١٩٩٩م).
- ١٦ . التدريب مفهومه وفعالياته لحسن أحمد الطعاني. دار الشروق عمان الأردن، طبعة (٢٠٠٢م).
- ١٧ . تذكرة الحفاظ للحافظ عبدالله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١٨ . مقدمة الجرح والتعديل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي. بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
- ١٩ . تقريب التهذيب للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد حلب، الطبعة الثالثة (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ٢٠ . تهذيب الأسماء واللغات للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢١ . تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
- ٢٢ . تهذيب الكمال في أسماء الرجال للإمام يوسف بن عبدالرحمن المزني، بعناية الدكتور بشار عوادة معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٢٣ . التوارد على قول دون الرجوع إلى مصادره، للدكتور محمد عوامة. دار المنهاج جدة، ودار اليسر المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٣٨هـ-٢٠١٧).
- ٢٤ . الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المشهور بصحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري بعناية أبي صهيب البكري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٢٥ . الجامع المختصر من السنن عن النبي ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، المعروف سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).
- ٢٦ . الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي، بعناية صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

٢٧. الجرح والتعديل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، بعناية عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، طبعة دار المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٧١هـ-١٩٥٢م).
٢٨. الجوهر النقي المطبوع بهامش السنن الكبرى للبيهقي للإمام علي بن عثمان المارديني، الشهرير بابن التركماني، دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٥٢هـ).
٢٩. الحديث الحسن لذاته ولغيره للدكتور خالد الدريس، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
٣٠. السنن الكبرى للإمام أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى (١٣٥٢هـ).
٣١. السنن للإمام أبي داود السجستاني، حققه وضبط نصه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
٣٢. السنن للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني، بعناية فريق من بيت الأفكار الدولية، طبعة بيت الأفكار الدولية الرياض.
٣٣. سير أعلام النبلاء للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، بعناية شعيب الأرنؤوط، وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٣٤. شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق نور الدين عتر، درا الملاح للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٣٩٨هـ-١٨٧٨م).
٣٥. شرح موقظة الذهبي للدكتور الشريف حاتم العوني، دار ابن الجوزي الدمام، الطبعة الأولى (ربيع الأول ١٤٢٧هـ).
٣٦. شروط الأئمة الخمسة للإمام أبي بكر الحازمي. تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى (١٣١٤هـ).
٣٧. الضعفاء الكبير، للإمام محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
٣٨. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للحافظ علي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٣٩. العلل لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق فريق من الباحثين، بعناية الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٤٠. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، رواية المروزي، تحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية بومباي الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٤١. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، رواية عبدالله بن أحمد، تحقيق وتخرّج الدكتور وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني الرياض، الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٤٢. علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد للدكتور حمزة عبدالله المليباري، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
٤٣. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالكريم الخضير، والدكتور محمد بن عبدالله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).
٤٤. الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
٤٥. الكامل في ضعفاء الرجال للحافظ ابن عدي الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
٤٦. كتاب الأسماء والكنى للإمام محمد بن محمد بن أحمد الحاكم الكبير، دراسة وتحقيق يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
٤٧. كتاب الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق الدكتور علي محمد عمر، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، طباعة الشركة الدولية للطباعة مصر، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
٤٨. كتاب العلل الكبير، للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق مجموعة من الباحثين، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
٤٩. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة بيروت، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
٥٠. كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي، تحقيق حمدي عبدالحميد السلفي، دار الصمعي الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
٥١. كتاب المراسيل للإمام عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، بعناية شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
٥٢. الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، دراسة وتحقيق عبدالرحيم محمد القشقرى، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

- ٥٣ . الكنى والأسماء محمد بن أحمد الدولابي، حققه وقدم له أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- ٥٤ . لسان العرب للإمام ابن منظور الإفريقي، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).
- ٥٥ . لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، بعناية الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- ٥٦ . مدارج السالكين للإمام ابن القيم، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ).
- ٥٧ . المدخل إلى الصحيح للحاكم النيسابوري، تحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الإمام أحمد القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م).
- ٥٨ . المسند الصحيح المشهور بصحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، بعناية أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع الرياض، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
- ٥٩ . المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حبان، للإمام محمد بن أحمد بن حبان البستي، بترتيب ابن بلبان، بعناية شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٣م).
- ٦٠ . المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، بعناية شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).
- ٦١ . مشاهير علماء الأمصار للحافظ محمد بن أحمد بن حبان البستي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصور مصر، الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- ٦٢ . معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، للإمام أحمد ابن عبدالله العجلي، بترتيب الإمامين نور الدين الهيثمي وتقي الدين السبكي، دراسة وتحقيق عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، من دون ذكر دار الطبع.
- ٦٣ . معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري، تحقيق أحمد فارس سلوم، دار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ٦٤ . المعلم الفاعل والتدريس الفعال، لمحمد عبدالرحيم عدس، درا الفكر بيروت، الطبعة الأولى (١٩٩٦م).
- ٦٥ . المؤلف والمختلف للحافظ علي بن عمر الدارقطني، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٦٦. الناسخ والمنسوخ في الحديث للإمام عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين، حققه وعلّق عليه علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).
٦٧. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني، بعناية الدكتور نور الدين عتر، مكتبة الضباح دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٦٨. نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام الزيلعي، بعناية محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة الريان بيروت، والمكتبة المكية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
٦٩. النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية الرياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).